الأمم المتحدة

E/ECA/COE/43/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 December 2024

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثالث والأربعون

أديس أبابا، ١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية

التقرير المتعلق بمتابعة القرارات الصادرة عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أولا- مقدمة

١- يتضمن هذا التقرير أبرز ما أحرزته أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من تقدم في تنفيذ القرارات التي اعتمدها مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، في اجتماعه المعقود في شلالات فيكتوريا، زمبابوي، حضوريا وعبر الإنترنت، يومي ٤ و٥ أيار/مايو ٢٠٢٢، في أثناء الدورة السادسة والخمسين للجنة الاقتصادية.

٢- وقد اِعتمد المؤتمر أربعة قرارات رُفعت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاستعراضها وإقرارها. ويسلط هذا التقرير الضوء على ما أحرز من تقدم في تنفيذ القرارات التي تقتضي أن تتخذ اللجنة الاقتصادية إجراءات بشأنها.

* E/ECA/COE/43/1

A.24-01457 (A)

ثانيا- التقدم الذي أحرزته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

ألف- القرار ١/٢٠٢٤: تعزيز التعاون الضريبي لزيادة تعبئة الموارد المحلية

الفقرة ٣

> *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية ، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومنتدى إدارة الضرائب في غرب أفريقيا، وشبكة العدالة الضريبية في أفريقيا، وسائر الشركاء الإنمائيين، على بناء قدرات البلدان الأفريقية ومؤسساتها، لا سيما في مجالات السياسة الضريبية وإدارة الضرائب، والتعاون الضريبي الدولي، وحوكمة النفقات الضريبية، وتحليل الديون وإدارتها، ومكافحة جميع أشكال التدفقات المالية غير المشروعة.

٣- تقدم اللجنة الاقتصادية الدعم للجهود التي تبذلها حكومة إثيوبيا من أجل تعزيز قدرة إدارتها الوطنية للضرائب، بهدف بناء قدرات أكثر قوة وكفاءة في مجال حوكمة الضرائب وتحسين تعبئة الموارد المحلية. وبدعم من اللجنة الاقتصادية، أصدرت الحكومة إعلانا يفرض ضريبة على الأملاك العقارية، وهي الضريبة التي كان قد أقرها برلمان البلاد في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥. وفي عام ٢٠٢٣ دعمت اللجنة الاقتصادية جولة دراسية لثمانية مسؤولين كبار من وزارتي المالية والتنمية الحضرية والبنية التحتية في إثيوبيا، ومن حكومة مدينة أديس أبابا إلى وكالة الإيرادات في ناميبيا، ووزارات الزراعة والمياه وإصلاح الأراضي والمالية والمؤسسات العامة في ناميبيا، ومدينة ويندهوك لتيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال إدارة الضرائب على الأملاك العقارية. وبالإضافة إلى ذلك، في حزيران/يونيه ٢٠٢٤، نظمت اللجنة الاقتصادية دورة تدريبية لأربعة خبراء في مجال الضرائب من وزارة المالية في إثيوبيا، بينهم امرأة واحدة، على تقييم النفقات الضريبية وفجوات الإيرادات. وتدعم اللجنة الاقتصادية أيضا الجهود التي تبذلها حكومة إثيوبيا لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالضرائب الواردة في التقرير الرئيسي الصادر عن اللجنة الاقتصادية بشأن الحوكمة الاقتصادية.[(١)]

٤- ولدعم الجهود الرامية إلى وقف التدفقات المالية غير المشروعة، تقدم اللجنة الدعم التقني لهيئة الإيرادات الأوغندية لبناء قدرتها على مواجهة هذه التدفقات وتقليل خسائر

(١) ECA, *Economic Governance Report II: Framework for Assessing and Reporting Tax Expenditures in Africa* (Addis Ababa, 2024).

الإيرادات الناجمة عن تحويل الأرباح الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى إلى خفض التزاماتها الضريبية الإجمالية.

٥- ولتعزيز تحليل الديون وإدارتها، قدمت اللجنة الاقتصادية الدعم لتسعة من أعضائها لتعزيز قدرتهم على إدارة الديون.[٢] وفي نيسان/أبريل ٢٠٢٤، نظمت حلقة عمل لبناء القدرات لأحد عشر من واضعي السياسات، من بينهم ٤ نساء، لتبادل المعارف بشأن الاستراتيجيات الفعالة لإدارة الديون المحلية، وهو ما تمخض عن صياغة مبادئ توجيهية بشأن إعادة هيكلة الديون المحلية الأفريقية، حيث تم وضع مقاربة منهجية لتقوم الدول الأفريقية بتقييم القدرة على تحمل الديون وإعادة هيكلة الديون المحلية. وفي آب/أغسطس ٢٠٢٤، دعمت حلقة عمل للتعلم من الأقران لواضعي السياسات الحكوميين من خمسة من أعضائها[٣] لتيسير تبادل الخبرات في ما يتعلق بإدارة الديون المستحقة على الشركات المملوكة للدولة. وبالإضافة إلى ذلك، استحدثت اللجنة أداة تحليلية لمساعدة أعضائها على تقييم فعالية أطر الإدارة المؤسسية القائمة لإدارة الدين العام. وفي عام ٢٠٢٥، سيتلقى ستة من أعضائها خدمات استشارية ومساعدة فنية لتيسير تقييماتهم بهدف تعزيز الحوكمة المؤسسية للدين العام في أفريقيا.[٤]

٦- وتقدم اللجنة الاقتصادية الدعم أيضا لأعضائها لوضع استراتيجيات من أجل تعزيز تعبئة الموارد المحلية. وفي حزيران/ يونيه ٢٠٢٤، وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عقدت اللجنة حلقة عمل إقليمية جمعت ٥٦٦ مشاركًا، حضر ٨٩ منهم شخصيًا (٧٢ رجلا و١٧ امرأة)، بهدف زيادة الوعي بالاتجاهات والقضايا الناشئة التي تؤثر على تنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وأتاحت حلقة العمل منبرا للمشاركين لوضع خطط عمل لتوجيه تنفيذ الإصلاحات الهامة في مجالات الضرائب والإنفاق العام والديون السيادية.

الفقرة ٤

يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنظم، بالشراكة مع أعضائها ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الإنمائيين الإقليميين، مشاوراتٍ إقليميةً لتحديد الأولويات الإنمائية الرئيسية لأفريقيا استعدادا لتنظيم مؤتمر دوليٍّ رابع لتمويل التنمية، يمكن أن يُعقد في عام ٢٠٢٥.

[٢] إثيوبيا، وجزر القمر، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسيراليون، وغانا، والكاميرون، ونيجيريا.

[٣] إثيوبيا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، والكاميرون، ونيجيريا.

[٤] جزر القمر، ورواندا، وزامبيا، وغانا، والكاميرون، ومصر.

٧- في سبيل مساعدة الدول الأفريقية على التحضير للمؤتمر الدولي الرابع المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في إشبيلية، إسبانيا، في عام ٢٠٢٥، دعمت اللجنة الاقتصادية عقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر، التي التأمت في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠٢٤. وفي تلك الدورة، شدد المشاركون على الحاجة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، وتعزيز دور البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية، وتوجيه الموارد نحو التنمية المستدامة. واستعرضوا ما أُحرز من تقدم في تنفيذ برنامج عمل أديس أبابا الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وحددوا التدابير الرامية إلى التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، عقدت اللجنة الاقتصادية الدورة الثانية للجنة الحوكمة الاقتصادية التابعة لها، أعقبتها يومي ١٨ و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر مشاورة إقليمية لوضع استراتيجية أفريقية موحدة قبل انعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية. ونظمت اللجنة كلا الحدثين في أديس أبابا حضوريا وعبر الإنترنت.

الفقرة ٥

يهيب بجميع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يدعموا جهود اللجنة الحكومية الدولية المنشأة عملا بقرار الجمعية العامة ٧٨/٢٣٠ وأن يعملوا بروح بنَّاءة مع كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للاتفاق على الإطار المرجعي التفاوضي بشأن اتفاقية إطارية خاصة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، تهدف إلى إنشاء هيكل دولي فعال وشامل لإدارة الضرائب، ومعالجة القضايا القائمة والناشئة بالاستعانة ببروتوكولات، بما في ذلك مسائل التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالضرائب، وفرض ضرائب على الدخل المتأتي من تقديم الخدمات عبر الحدود ومكاسب رأس المال، ويشدد على أهمية التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين وأهمية مساهماتهم.

٨- قدمت اللجنة الاقتصادية دعما تقنيا للجنة الحكومية الدولية التي أُنشئت لإعداد قواعد التفاوض الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المقبلة بشأن التعاون الدولي في مجال الضرائب. وفي نيسان/أبريل ٢٠٢٤، قدمت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب وشبكة العدالة الضريبية في أفريقيا، ورقة تقنية تتضمن مساهمة بشأن مجالات محددة يجب أن تتناولها الاتفاقية الإطارية.

الفقرة ٦

يهيب بالمجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات المناسبة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لضمانِ معاملة التدفقات المالية غير المشروعة باعتبارها تحديا للمنظومة بأسرها على الصعيد العالمي، واعتمادِ المجتمع الدولي آليةَ تنسيقٍ عالميةً لرصد التدفقات المالية غير المشروعة بصورة منهجية، بما في ذلك عن طريق جمع البيانات المتعلقة بالحسابات المالية الأجنبية ونشرها وتحليلها مركزيا وقيام الشركات المتعددة الجنسيات بالإبلاغ عن كل بلد على حدة.

٩- تعكفُ اللجنة الاقتصادية على تقديم الدعم للجهود التي يبذلها أربعة من أعضائها[٥] لوضع آليات تنسيق وطنية للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة استنادا إلى نهج على نطاق المنظومة. وبدعم من اللجنة، أنشأت الدول المعنية أفرقة عاملة تقنية متعددة القطاعات لتوجيه عملية تقييم عوامل الخطر في ما يتعلق بتلك التدفقات ووضع استراتيجيات متضافرة لمنع التحويل غير المشروع للأموال إلى خارج بلدانها.

باء- القرار ٤/٢٠٢٤: تحسين النظم الضريبية الأفريقية فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل

الفقرة ٢

يهيب باللجنة الاقتصادية وشركائها أن يواصلوا دعمهم لأعضاء اللجنة في تهيئة بيئة مواتية لنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا، وفي الدفع بعجلة التنمية المستدامة واستحداث فرص العمل والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للجميع في القارة.

١٠- لتعزيز دور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدفع بعجلة التنمية المستدامة، نظمت اللجنة الاقتصادية المنتدى الأفريقي السادس للعلوم والتكنولوجيا والابتكار على هامش الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، الذي عقد في أديس أبابا في نيسان/أبريل ٢٠٢٤. وعُقد المنتدى لمساعدة الدول الأفريقية على تقييم التقدم المحرز في سياق أهداف التنمية المستدامة الخمسة التي تم اختيارها لاستعراضها في اجتماع عام

[٥] بنن والسنغال وغابون ونيجيريا.

٢٠٢٤ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (الهدف ١، القضاء على الفقر؛ الهدف ٢، القضاء التام على الجوع؛ الهدف ١٣، العمل المناخي؛ الهدف ١٦، السلام والعدل والمؤسسات القوية؛ الهدف ١٧، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) والأهداف المقابلة لها في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ’أفريقيا التي نصبو إليها‘.

١١- وفي سبيل تعزيز دور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر في الدفع بعجلة التنمية المستدامة، نظمت اللجنة الاقتصادية، بالتعاون مع حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، حلقة عمل بشأن الاستعراض الأفريقي السنوي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤. وحضر حلقة العمل أكثر من ١٥٠ من واضعي السياسات والخبراء وغيرهم من أصحاب المصلحة لاستعراض التقدم المحرز في مجال ’خطوط عمل القمة العالمية‘ منذ دورتها الختامية التي عقدت في عام ٢٠٠٥. وأتاحت حلقة العمل أيضا فرصة لأعضاء اللجنة لتقييم نتائج مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وتسليط الضوء على المساهمة الخاصة التي تقدمها المنطقة في ’الميثاق الرقمي العالمي‘.[٦]

١٢- وللمساعدة في تهيئة بيئة مواتية لنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا، تتعاون اللجنة الاقتصادية مع غوغل، وستمباور (STEMpower) ومؤسسة كامدن للتعليم (Camden Education Trust) لدعم مبادرات أعضائها في سبيل تعزيز اكتساب المهارات الرقمية. وفي عام ٢٠٢٤، تلقى، على نطاق ٤٠ مؤسسة، أكثر من ٦٠٠ طالب في إثيوبيا وحوالي ٢٩٠ في جمهورية تنزانيا المتحدة تدريبا في علوم الحاسوب والذكاء الاصطناعي والروبوتات. بالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، بالتعاون مع غوغل ومؤسسة كامدن للتعليم وشركاء وطنيين، المسابقات الوطنية لإثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة الخاصة بالأولمبياد العالمي للروبوت لعام ٢٠٢٤. وفي إثيوبيا، شارك في المسابقة الوطنية ما مجموعه ١٠٠ متأهل للتصفيات النهائية، من بينهم ٣٠ امرأة وفتاة، من ١٤ مركزا للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، حيث عرضوا ٣٧ مشروعا استكشف تقاطع الروبوتات والاستدامة. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، نجح ٣٩ طالبا في عرض حلول ابتكارية لمواجهة التحديات المتعلقة بالبيئة والسلامة. وواصل الفائزون في المسابقات الوطنية تمثيل بلدانهم في النهائي الدولي للأولمبياد العالمي للروبوتات، الذي أقيم في إزمير، تركيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤.

[٦] قرار الجمعية العامة١/٧٨، المرفق.

الفقرة ٣

يحث اللجنة الاقتصادية وشركاءها على إجراء دراسات تحليلية إضافية في مجال السياسات لدعم صياغة توصيات قائمة على الأدلة بشأن تحسين الإطار الضريبي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك من خلال التحليل الشامل للسياسات القائمة والابتكارية، والآليات المدرة للدخل، والتحديات، والأثر الإنمائي، وأفضل الممارسات، وتقديم المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المبادرات الرامية إلى تحسين الضرائب المفروضة على هذه التكنولوجيا في البلدان الأفريقية.

١٣- قدمت اللجنة الاقتصادية مساهمة في تقرير عن الاقتصاد الرقمي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،[٧] تم فيه التركيز بشكل خاص على البصمة البيئية للرقمنة، بما في ذلك الآثار البيئية الضارة طوال دورة حياة الأجهزة الرقمية والهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتضمن التقرير أيضا توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول أن تقلل من البصمة البيئية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٤- وقدمت اللجنة الاقتصادية أيضا مساهمةً في مسحٍ للحكومة الإلكترونية بشأن التحول الرقمي[٨] أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ونُشر في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤. وقد عمقت نتائج المسح فهمَ المشهد الحكومي الرقمي في كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (١٩٣ دولة)، وكشف عن اتجاه عالمي إيجابي في تطوير الحوكمة الرقمية إلى جانب زيادة الاستثمار في البنية التحتية المرنة والتقنيات المتطورة. غير أن نتائج المسح كشف أيضا أنه رغم حدوث تحسن ملحوظ في درجات 'مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية' على الصعيد العالمي، لا يزال متوسط الدرجات في المنطقة الأفريقية أقل بكثير من المتوسط العالمي؛ وبناء عليه، هناك حاجة واضحة إلى بذل جهود محدد الهدف لسد الثغرات في مجال الحكومة الإلكترونية.

(٧) United Nations Conference on Trade and Development, *Digital Economy Report 2024: Shaping an Environmentally Sustainable and Inclusive Digital Future* (United Nations publication, 2024).

(٨) United Nations Department of Economic and Social Affairs, *E-Government Survey, 2024: Accelerating Digital Transformation for Sustainable Development* ((United Nations publication, 2024).

الفقرة ٤

يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاءها إلى تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والتوجيه في مجال السياسات إلى أعضاء اللجنة، بغية تهيئة بيئات تنظيمية مواتية، وتشجيع الابتكار، وتعزيز المهارات الرقمية، وتيسير حصول مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التمويل، وتعزيز القدرة المؤسسية على الحوكمة ورسم السياسات على نحو فعال فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٥- تقوم اللجنة الاقتصادية بتقديم التوجيه في مجال السياسة العامة لخمسة من أعضائها،[٩] بهدف تهيئة بيئة تنظيمية مواتية لتعزيز حوكمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي غامبيا، قدمت اللجنة الدعم لوضع استراتيجية وطنية للهوية الرقمية والتحول الرقمي للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٨، تهدف إلى إنشاء منظومة بيئية رقمية قوية بخدمات رقمية عالية الجودة وآمنة وبأسعار معقولة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وفي ملاوي، تقدم اللجنة الدعم الاستشاري والتقني لتعزيز تنفيذ استراتيجية الهوية الرقمية في البلد. وفي موريشيوس، تقدم اللجنة الدعم التقني لوضع استراتيجية وطنية للتكنولوجيات المالية. وفي موزامبيق، تقدم اللجنة خدمات استشارية لتيسير صياغة سياسة وطنية بشأن الذكاء الاصطناعي. وفي سيراليون، تقدم اللجنة الدعم التقني لوضع نظام لإدارة التعلم.

١٦- وللمساعدة في سد الفجوة الرقمية بين الجنسين، تقوم اللجنة ببناء قدرات أعضائها على تعزيز وصول النساء والفتيات إلى التكنولوجيات الرقمية. ففي موريشيوس، قدمت اللجنة التدريب في مجال الاقتصاد الرقمي لـ٥٥ من واضعي السياسات والخبراء، من بينهم ٤٧ امرأة، بهدف تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات. ولتحقيق أقصى قدر من أثر الدعم الذي تقدمه اللجنة لأعضائها لمساعدتهم على تحسين المهارات الرقمية للنساء والفتيات، عَقدت يومي ١٨ و١٩ أيلول/بتمبر ٢٠٢٤، اجتماعا لفريق خبراء بشأن برنامجها المتعلق بالمساواة بين الجنسين والتمكين الرقمي. وضم الاجتماع ٣١ خبيرا في الشؤون الجنسانية من ثمانية أعضاء في اللجنة الاقتصادية. [١٠] كما أتاح الاجتماع للخبراء منبرا لاستكشاف فرص التمكين الرقمي للنساء والفتيات، والآليات الكفيلة بزيادة مشاركة النساء والفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

---

[٩] سيراليون، غامبيا، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق.

[١٠] تونس، وجنوب أفريقيا، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، وليسوتو، وموريشيوس.